

في الواجهة

رسائل
إلى المحرر

كلّ حرّ قنطار
من سمير

في عام 1948، بدأت نكبة فلسطين الثانية، على أيدي الصهاينة، بعدما كانت النكبة الأولى منذ 3000 سنة على أيديهم أيضاً بحق الكنعانيين، سكان فلسطين الأصليين، بقتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين. ثم تجددت عقب جلب الاحتلال البريطاني اليهود الأوروبيين إلى فلسطين بالآلاف، وبناء مساكن لهم في أراضي الدولة الفلسطينية، بدعم مالي من آل روتشيد، أغنى العائلات الصهيونية. وللتذكير فقط، فإن الدعوة إلى اغتصاب فلسطين للمرة الثانية بدأت عام 1621، عندما نشر المستشار القانوني ملك إنكلترا رسالة يدعو فيها إلى استعادة امبراطورية اليهود، فلسطين، مروراً بدعوة نابليون جميع يهود العالم إلى القتال معه من أجل استعادة مملكة القدس القديمة، وصولاً إلى دعوة الرئيس الأميركي إلى قيام دولة يهودية مستقلة في فلسطين تتسلم زمام الحكم. واليوم ما زالت أميركا تتكلم عن توقيعها الشديد إلى السلام، لكن أيّ سلام هذا؟ عندما قالوا إنّ الرئيس حافظ الأسد تخلى عن الجولان، أجابهم الرئيس بشار الأسد عام 2000 بأن القسم المحتل من الجولان أرض مكشوفة، منبسطة، كبيرة المساحة يصعب تحريرها، ان من قبل جيش نظامي، أو من قبل مقاومة شعبية، وسوريا دفعت آلاف الجنود الشهداء عندما حررت قسماً من الجولان عام 1973، بينما في الجنوب اللبناني الأراضي وعرة والأودية فيها كثيرة، وأعمال المقاومة أسهل فيها بكثير. في عام 1994 أبدى رابين موافقته على الانسحاب من الجولان شريطة انسحاب الجيش السوري 100 كلم إلى ما وراء الحدود مع فلسطين المحتلة، على أن تحل مكانه قوات من الشرطة وحرس الحدود، شريطة بقاء اليهود الأوروبيين الذين جلبوا إلى الجولان تحت سيطرة الدولة السورية، «أي جواسيس». عن أي سلام يتحدثون، وبوش الأب قال: نحن نرسل جنودنا إلى الخليج، من أجل شيوخ أميركا ومجلسهم، ليصبح النفط ملكاً أدياً للكونغرس؟ وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية، هدم ريغان جدار التحرير والسلام، وأعلن الحرب على موسكو.

أيّ سلام سيولد مع أمثال نيكسون الذي قال إن لم نتمكن من احتلال البلدان المقاومة لمخططاتنا، فلندع اقتصادها يصرخ؟ ومع كيان غاصب يعتبر وعد بلفور منزلاً باللون الأزرق على علم، اللون الذي يشكل الخطين الأزرقين اللذين يمثلان نهري النيل والفرات؟! المخطط الأميركي الطويل مستمر. لكن في المقابل كل نضالات ابن شهيد هي قنطار من بطولات سمير ضد ثقافة الجبناء والغدر.

ريمون ميشال هنود

عون - فرنجييه: لغز الثنائية

نقولاً ناصيف

المجلس الى فرنجييه بسبب خلافه المزمّن مع عون، وانضمام جنبلاط الى تايد الرئيس سعد الحريري في دعم فرنجييه وهو الذي يجهر برفض انتخاب عون. يقاربون جلسة 8 شباط على ان اكتمال نصاب الثلثين لانتخابها حاصل، على ان فوز فرنجييه يتم في الدورة الثانية من الاقتراع بسبب تعذر حصول احدهما على ثلثي الاصوات في الدورة الاولى. في بساطة يرون المشهد كأنه على وشك اسدال الستار. مع ذلك، سواء اصاب اصحاب هذا الرهان ام اخطاوه، ثمة كمّ من المعطيات لا يزال يحول دون انعقاد جلسة 8 شباط مقدار ظن اولئك انه اقرب من اي وقت مضى: 1 - لم يقل بري مرة الى الآن انه ضد عون ولا يريد الاقتراع له او يرفض ترشيحه، كما لم يفصح مرة ايضاً عن تايد علني لفرنجييه. لا يسمع منه محدثوه وزائرؤه سوى اصراره

ينظر أقرقاء في قوى 8 و14 آذار على السواء الى جلسة 8 شباط كأن انتخاب رئيس الجمهورية واقع حتماً، والرجل يكاد يصبح معروفاً. يتصرف هؤلاء على ان الاستحقاق بات احصاء نواب وعدّ اصوات ينتهي الى ترجيح كفة احد المرشحين المحتملين: النائب سليمان فرنجييه على حساب الرئيس ميشال عون. يحملهم هذا الحساب على التعويل على موقفي قطبين سيتيحان فوز نائب زغرتاً هما الرئيس بنبيه بري بكتلته التي تضم 13 نائباً والنائب وليد جنبلاط بكتلته التي تضم 11 نائباً، انطلاقاً من اعتقادهم بأن مواقع الأقرقاء جميعاً تقريباً صارت واضحة الخيارات وشبه نهائية، ولم يعد ينقص سوى الذهاب الى صندوق الاقتراع. تعزز وجهة نظر هؤلاء ميل رئيس

من غير المرجح ان تكون لجلسة انتخاب الرئيس في 8 شباط حظوظ افضل من تلك التي سبقتها. وتقلب عليها مرشحات. بينهم سقطوا في اول الطريق، وآخرون احتاجوا الى وقت كي يتخلوا. وثالثون لما يزالون او دخلوا متأخرين. كذلك روزنامة الجلسات الـ34 هي نفسها

لم يقل بري انه ضد عون مطلقاً لم يقل حزب الله انه ضد فرنجييه (هيثم الموسوي)



تقرير

مخصّصات الرئيس «تفجّر» بلدية طرابلس

سُجّلت على جدول أعمال الجلسة التي ستعقد الجمعة المقبل، متمنياً على زملائه «العودة عن قرار الزيادة». عضو المجلس البلدي خالد صبح رأى أن «هذا القرار يعطي انطباعاً للرأي العام بأن الوضع داخل البلدية في أسوأ أحواله. فالزيادة تأتي فيما الإدارة داخل البلدية معطلة، والبيروقراطية تعطل عملها على نحو واسع، والرئيس برهن على عدم استطاعته على حل مشاكلها، وهو لم يقم بالتغيير المطلوب منه، لا بل أثبت فشله خلال مهلة قصيرة، برغم أنه أمضى 17 عاماً عضواً في البلدية». ورأى صبح أن «الإنيان بالرفاعي رئيساً، وهو المحسوب على تيار المستقبل، لم يجلب

من نهاية ولاية المجلس الحالي. ففي أول جلسة عقدتها بلدية طرابلس مطلع هذا العام، طرح بند مخصصات رئيس البلدية ونائبه من خارج جدول الأعمال. وبحسب القانون، خرج الرفاعي ونائبه جورج جراد من الجلسة لبعض الوقت، كي يتسنى لأعضاء المجلس البلدي اتخاذ القرار بزيادة المخصصات. وأكد أكثر من عضو في البلدية أن «زيادة المخصصات جرت بإيعاز مباشر من الرفاعي، ومن النائب سمير الجسر الذي يعد رئيس البلدية من المحسوبين عليه، وكان لسنوات ضمن العاملين في مكتبه». الضجة المثارة دفعت الرفاعي إلى الرد بأنه حين علم بالزيادة، رفض توقيع القرار وتقدم بطلب إحالة

الذي أثار ردود فعل واسعة، وتساؤلات عن الإنجازات التي حققتها في عهده القصير كي تزداد مخصصاته، وعن الحكمة من زيادة هذه المخصصات قبل ثلاثة أشهر

عبد الكافي الصمد

لم تكذ تمضي أشهر على انتخابه رئيساً لبلدية طرابلس، في 30 نيسان الماضي، حتى بدأت أصوات، من داخل البلدية وخارجها، تجهر بأن اختيار عامر الرفاعي خلفاً للرئيس السابق نادر غزال، لم يكن موفقاً، خصوصاً أن الأشهر التسعة الماضية لم تشر الى أي تحسن لم في عمل البلدية.

أصوات الاعتراض زادت حدتها منذ مطلع العام الجاري بعدما عمل الرفاعي على زيادة مخصصاته الشهرية من تسعة ملايين ليرة الى عشرة، ومخصصاته لترؤسه اتحاد بلديات الفيحاء من سنة ملايين الى 6,5 مليون ليرة، الأمر